

# الحيرة تخيم على أبناء الطبقة الوسطى: نشتر طعاما أم كمامة ومطهرا

## فايروس كورونا والفقر وجهان لعملة واحدة في المجتمعات العربية



حتى الضروريات لم نعد قادرين على اقتنائها

ولفت في الوقت نفسه إلى أن الجائحة فاقمت تحديات ماثلة منذ عقود طويلة وسط انتشار العنف والصراع وغياب المساواة، والبطالة، والفقر، وتداعي شبكات الأمان الاجتماعي، وتزايد دواعي القلق بشأن حقوق الإنسان، ونقص إمكانات الاستجابة في المؤسسات ونظم الحوكمة، علاوة على نموذج اقتصادي لم يلب طموحات الجميع.

وأبرز كيف أن الصدمة المزروجة الناجمة عن تزامن الجائحة مع انخفاض أسعار النفط، دفعت بصندوق النقد الدولي إلى مراجعة توقعاته الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخفضها إلى أدنى مستوى منذ 50 عاما.

**تقارير دولية توقعت ارتفاع عدد الفقراء في المنطقة العربية عام 2021 إلى حوالي 116 مليون نسمة**

ولم يترك التقرير صورة مظلمة عن الوضع المستقبلي للدول العربية، بل رأى أنها "قادرة على استخدام خطط التعافي كوسيلة لإعادة البناء على نحو أفضل ومعالجة التحديات".

وحث التقرير الأممي على منح الأولوية لـ"تخفيف وطأة انتشار الوباء وحل الصراع والعناية بالمعرضين للمخاطر" من الفئات المهمشة كالنساء واللاجئين والنازحين داخليا وغيرهم، وتوطيد إصلاحات نظم الحماية المجتمعية لتحقيق المزيد من العدالة والنهوض بقدرات الفئات المعرضة للمخاطر، و"دفع التعافي الاقتصادي" في الوقت نفسه.

وتوقع بان ذلك يستلزم استيلاء فرص عمل لائقة ومستدامة، والنظر في سبل دعم القطاع الخاص للحد من موجات تسريح العمال وتخفيف الاقتصاد.

وشدد التقرير أيضا على أهمية "اغتنام الفرصة وإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان وإصلاح المؤسسات" المساواة بين الجنسين والنظر في الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالشباب لرفع ثقة المواطنين وتقوية العقد الاجتماعي.

ونقل التقرير عن لسان الأمانة التنفيذية للإسكوا، رولا دشني، قولها "سيبلغ عدد الذين يعانون من نقص في التغذية حوالي 52 مليوناً".

وأضافت "ستكون عواقب هذه الأزمة شديدة على الفئات المعرضة للمخاطر، ولاسيما النساء والشباب والشابات، والعاملين في القطاع غير النظامي ممن لا يستفيدون من خدمات الحماية الاجتماعية ولا من التامين ضد البطالة".

وتابعت دشني "لا بد من أن تنفذ الحكومات العربية استجابة طارئة وسريعة من أجل حماية شعوبها من الوقوع في براثن الفقر وانعدام الأمن الغذائي نتيجة تداعيات وباء كورونا. ولا بد من أن تكون الاستجابة الإقليمية داعمة للجهود الوطنية، وأن تعني الموارد والخبرات لحماية الفقراء والأشخاص المعرضين للمخاطر".

وابرزت الإسكوا ملف الغذاء المهودر بالدول العربية، قائلة "تخسر الدول العربية حوالي 60 مليار دولار سنويا بسبب فقدان الأغذية وهدرها، فالحد من هاتين الظاهرتين بنسبة 50 في المئة قد يزيد دخل الأسر المعيشية بما لا يقل عن 20 مليار دولار، ويمكن المنطقة من تحسين مستوى توفر الأغذية إلى حد كبير، وتخفيض الواردات من الأغذية، وتحسين الموازين التجارية".

ولا يبدو أن معظم الدول العربية مستعدة لإطلاقها لمواجهة النتائج الاقتصادية والاجتماعية الكارثية للجائحة.

وفقدت المنطقة العربية ما يفوق 6 ملايين وظيفة في عام 2020. وحذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش من آثار "بالغة وطويلة الأمد" لجائحة فايروس كورونا على الدول العربية، مقدما بعض الملاحظات والتوصيات لـ"البناء على نحو أفضل".

وفي تقرير نُشر في 23 يوليو بعنوان "كوفيد - 19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل"، أوضح غوتيريش كيف أن تفشي جائحة كورونا كشف عن "تصدعات خطيرة ومكاسن ضعف عميقة" في المجتمعات والمؤسسات والاقتصادات في جميع أنحاء العالم، ولاسيما في المنطقة العربية التي يعيش فيها 436 مليون نسمة و"تعاني أصلا مشكلات مزمنة قيدت قدرة الدول على الحد من آثار كورونا".

وفي لبنان، يقول العاملون في مجال الأعمال الخيرية إن الفقر أصبح أكثر انتشارا وإن الواجهات الخارجية الجميلة لمباني طرابلس باتت على نحو متزايد تخفي اليأس. ولدى الطبقة الوسطى الآن ما يكفي لشراء الخبز، على عكس الفئات ذات الدخل الأقل، ولكن ما لديها قد ينفد في دفع فواتير الهاتف وشراء الوقود، والصابون والمنظفات، وغيرها من الضروريات اليومية.

وتقول هالة كيارا، الناشطة في منظمة "ساندويل إيد" التي تتخذ من طرابلس مقرا لها، وتقدم المساعدة للمحتاجين، "لم تكن الطبقات المحتاجة في لبنان غنية، لكنها تمكنت من دفع إيجار المنازل وإرسال أطفالها إلى مدارس لائقة. الأمر أصعب بكثير الآن".

أما روي بدارو، وهو خبير اقتصادي لبناني، فيقول إن 65 في المئة من سكان لبنان كانوا ينتمون حتى وقت قريب إلى الطبقات الوسطى. لكن البنية الطبقة في البلاد تنهار بسرعة. وأضاف بدارو "إن الطبقة الوسطى فقدت ما يقرب من ثلثي قوتها الشرائية وانتقلت إلى الطرف المنخفض من الطيف، وعندما تميل الطبقة الوسطى إلى الاختفاء تقريبا في أي بلد، فإن ذلك يؤدي إلى اختلال تام في التوازن في النظام برمته وإلى اضطراب اجتماعي، يمكن أن يؤدي إلى أي شيء".

**آثار بالغة**

تتوقع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في الأمم المتحدة "الإسكوا" في تقرير لها ارتفاع معدل الفقر إلى 32.4 بالمئة في عام 2020، وسيصل عدد الفقراء في عام 2021 إلى حوالي 116 مليون نسمة في المنطقة العربية. ويقع أكثر من 80 في المئة منهم في مصر، اليمن، سوريا والسودان. ومن المتوقع أن تؤدي جائحة كورونا إلى رفع نسبة الفقر المدقع في الدول العربية لتصل إلى 33.3 في المئة، أي ما يعادل 9.1 ملايين شخص عند خط الفقر المحدد بـ 1.9 دولار أو أقل في اليوم في عام 2021.

انخفض وزن هذه الطبقة بأكثر من 48 في المئة منذ عام 2000 وحتى عام 2015. وفي العراق، أعلن وزير التخطيط العراقي خالد بتال النجم، عن ارتفاع نسبة الفقر في البلاد إلى 31.7 في المئة بسبب تداعيات فايروس كورونا.

وأوضح أن تداعيات الفايروس أضافت 1.4 مليون عراقي جديد، كانوا ينتمون إلى الطبقة الوسطى، إلى إجمالي أعداد الفقراء البالغ 10 ملايين شخص. ويبلغ إجمالي تعداد العراق 37 مليون نسمة.

وفي تونس، بات صاحب الدخل المتوسط غير قادر اليوم على مجارة ارتفاع الأسعار لتلبية الحاجيات الأساسية من سكن وصحة وتعليم وأصبح النفاذ إلى هذه الخدمات الأساسية عسيرا على أبناء الطبقة الوسطى.

كما أصبح الموظف غير قادر على امتلاك مسكن ومجاعة الأسعار المرتفعة للعقارات والمزايدة يوما بعد يوم مقارنة بدخله.

واعتبر السماعلي أن تكاليف الحياة ارتفعت جيب المواطن المنتمي إلى الطبقة الوسطى، مبينا أن الحكومات المتعاقبة منذ الثورة إلى اليوم لم تهتم بهذه الطبقة ولم تقدم لها إجراءات تخفيفية.

وأوضح الخبير الاقتصادي أن زيادات الأجور الضئيلة لا تضاهي تكاليف الحياة المرتفعة، قائلا إنه إذا تواصلت السياسات التنموية الحالية فإن منتمي الطبقة المتوسطة سيندثرون ويعاد تصنيفهم في السنوات القليلة القادمة ضمن الطبقات الفقيرة.

وسيخلق تآكل الطبقة المتوسطة وإعادة تصنيف المنتمين فيها ضمن الطبقة الفقيرة هوة كبيرة داخل المجتمع الذي سيقتصر على طبقتين، طبقة فقيرة وطبقة غنية.

واظهرت دراسة أعدتها الحكومة التونسية بالشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي حول تأثيرات جائحة كوفيد - 19 على الاقتصاد التونسي، أن معدل البطالة في تونس سيرتفع إلى 21.6 في المئة بنهاية العام الحالي.

وتوقعت الدراسة تسجيل 274 ألفا و500 عاطل جديد عن العمل في سنة 2020.

وفي تونس، بات صاحب الدخل المتوسط غير قادر اليوم على مجارة ارتفاع الأسعار لتلبية الحاجيات الأساسية من سكن وصحة وتعليم وأصبح النفاذ إلى هذه الخدمات الأساسية عسيرا على أبناء الطبقة الوسطى.

كما أصبح الموظف غير قادر على امتلاك مسكن ومجاعة الأسعار المرتفعة للعقارات والمزايدة يوما بعد يوم مقارنة بدخله.

واعتبر السماعلي أن تكاليف الحياة ارتفعت جيب المواطن المنتمي إلى الطبقة الوسطى، مبينا أن الحكومات المتعاقبة منذ الثورة إلى اليوم لم تهتم بهذه الطبقة ولم تقدم لها إجراءات تخفيفية.

وأكد أنه بات من الضروري تحديد الطرق العلمية القادرة على معرفة أفراد خصائص الطبقة الوسطى بدقة مما يمكن من تخفيف المخاطر السياسات الاقتصادية والاجتماعية على وجودها وعلى دورها المحوري.

وذكر الخبير الاقتصادي بالاتحاد العام التونسي للشغل منجي السماعلي، أن مستوى دخل الموظف هو المقياس المعتمد لتحديد الطبقة المتوسطة التي يتميز أغلب المنتمين إليها بإتمامهم لدراساتهم الجامعية وفق توصيفه.

لهذه الشريحة الاجتماعية في مراكز عملها على القطاعين العام والخاص وتنحدر أساسا من محيط اجتماعي متوسط، وفق ما بيّنه السماعلي.

وشهدت هذه الطبقة، تراجعاً منذ الثورة إلى اليوم وتسببت في تآكلها عدة عوامل اقتصادية واجتماعية مرتبطة بالوضع العام للبلاد، على غرار التضخم المالي الذي بلغ في شهر يوليو 2020 حدود 5.7 في المئة.

كما أثر ازدياد نسب البطالة خاصة في صفوف أصحاب الشهادات العليا في تراجع الطبقة المتوسطة.

وبلغت نسبة البطالة 18 في المئة في الثلاثي الثاني من سنة 2020.

وحسب بحث صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية العام 2013، فإن الطبقة الوسطى تشكل ما نسبته 44.5 في المئة من مجموع سكان المنطقة العربية، أي قرابة 146 مليون نسمة. وينطبق الأمر نفسه على الوضع في مصر، فبحسب بيانات غير رسمية

وشهد العام الحالي ارتفاعا غير مسبوق في نسبة من انتقلوا من الطبقة الوسطى إلى طبقة الفقراء، في وقت تحذر فيه دراسات صادرة في الأونة الأخيرة، من تداعيات "اختفاء الطبقة الوسطى"، في ظل استمرار التداعيات الكارثية لفايروس كورونا حيث تم "تفريغ الوسط" إلى حد كبير والذي يشكل العمود الفقري للمجتمعات، ما يؤذن باندلاع اضطرابات اجتماعية تقود إلى المجهول.

تونس - كان سالم الموظف الستيني

المتقاعد يذرع جناح مواد التطهير جينسة وذهابا بخطى حثيثة. وقال من تحت الكمامة الطبية التي غطت أنفه وقمه "تريد التوقي من فايروس كورونا إلا أن أسعار مواد التعقيم في ارتفاع جنوني، لقد استنزفت قدرتنا المالية".

ويحصل سالم على جراحة تقاعد تصل إلى 1300 دينار شهريا، ويقول "يسدو الرقم محترما لكنه لا يستجيب لمتطلبات الحياة". ويعيش سالم مع زوجته وابنتيه بمنزل على ملكه ولكنه صرح بأنه يعاني من الإنفاق نتيجة الصعود الصاروخي للأسعار فما يقبضه لم يعد يفي بما كان بالأمس قادرا على اقتنائه.

وأسرّ بأنه اضحى مضطرا إلى التداين وأحيانا إلى طلب تأجيل خلاص بعض الديون التي تتراكم لدى باعة الخضار والفلال وبعض تجار المواد الغذائية. ابتنا سالم تعملان لكنهما غير قادرتين على إعانته، فهما مجبرتان على تسديد ديون للبنوك شهريا ورغم اختناقهما المالي إلا أنهما تحاولان يد المساعدة بين الفينة والأخرى.

**قدرة شرائية متآكلة**

وبحسب دراسة لجامعة تونس، فإن القدرة الشرائية للتونسيين تتناقص سنويا بنسبة 10 في المئة، والطبقة المتوسطة هي الأكثر تأثرا بهذا الانخفاض، الأمر الذي تسبب في تراجع تصنيف هذه الطبقة ضمن

تركيبية المجتمع التونسي من 80 إلى 50 في المئة، ما يعني أن 30 في المئة من الطبقة المتوسطة في تونس اندحروا فعلياً إلى تعداد الفقراء منذ عام 2012.

وتشير تقديرات أخرى إلى أن هناك مليون عائلة تونسية اليوم من المنتمين إلى الطبقة الوسطى عرضة للفقر.

وكان رئيس المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية ناجي جلول بيّن في تصريح سابق أن أرقام المعهد التونسي لإحصاء أظهرت أن الطبقة الوسطى معدل تأجيرها 780 دينار فيما يبدأ خط الفقر من مستوى التأجير 570 دينار.

وأكد أنه بات من الضروري تحديد الطرق العلمية القادرة على معرفة أفراد خصائص الطبقة الوسطى بدقة مما يمكن من تخفيف المخاطر السياسات الاقتصادية والاجتماعية على وجودها وعلى دورها المحوري.

وذكر الخبير الاقتصادي بالاتحاد العام التونسي للشغل منجي السماعلي، أن مستوى دخل الموظف هو المقياس المعتمد لتحديد الطبقة المتوسطة التي يتميز أغلب المنتمين إليها بإتمامهم لدراساتهم الجامعية وفق توصيفه.

لهذه الشريحة الاجتماعية في مراكز عملها على القطاعين العام والخاص وتنحدر أساسا من محيط اجتماعي متوسط، وفق ما بيّنه السماعلي.

وشهدت هذه الطبقة، تراجعاً منذ الثورة إلى اليوم وتسببت في تآكلها عدة عوامل اقتصادية واجتماعية مرتبطة بالوضع العام للبلاد، على غرار التضخم المالي الذي بلغ في شهر يوليو 2020 حدود 5.7 في المئة.

كما أثر ازدياد نسب البطالة خاصة في صفوف أصحاب الشهادات العليا في تراجع الطبقة المتوسطة.

وبلغت نسبة البطالة 18 في المئة في الثلاثي الثاني من سنة 2020.



**عندما تميل الطبقة الوسطى إلى الاختفاء في أي بلد، فإن ذلك يؤدي إلى اختلال تام في توازن النظام برمته**